P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** المجلد: 14 – العدد: 02 (2023)، ص: 461 - 475 | **E-ISSN:** 2602-5426

دور التأمين التكافلي في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر

The role of Takaful insurance in promoting the Islamic financial industry with reference to the case of Algeria

طلال عباسي [1] ♦، أحسن سعيد[2]

[1] جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، talel.abassi@univ-constantine2.dz

[2] جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، ahcene.said@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/21 **تاريخ القبول:** 2023/12/27 **تاريخ النشر:** 2023/12/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نمو الصناعة المالية الاسلامية وتطور حجم أصولها الصادرة من مختلف المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية ومختلف المصادر الاخرى مع محاولة ابراز مساهمة قطاع التامين التكافلي في تعزيز الصناعة المالية الاسلامية بالاعتماد على مختلف الجداول والاحصائيات المتوفرة، وهذا مع الاشارة لواقع التأمين التكافلي في الجزائر من الناحية التنظيمية والتشريعية. وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها انه وبالرغم من النمو السريع لقطاع التامين التكافلي لكن تبقى مساهمتها ضعيفة بالمقارنة بالمؤسسات المالية الاسلامية الاخرى خاصة كالبنوك الإسلامية وصناعة الصكوك، وحتى في الجزائر فصناعة التامين التكافلي لا تزال في بدايتها الاولى.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الهندسة المالية الإسلامية ، التأمين التكافلي. المرسوم 21-81

تصنيف JEL : G22, G28, G29.

Abstract:

This study aimed to shed light on the growth of the Islamic financial industry and the development of the size of its assets issued by various banking and non-banking financial institutions and various other sources with an attempt to highlight the contribution of the Takaful insurance sector in strengthening the Islamic financial industry based on the various available tables and statistics, and this with reference to the reality of Takaful insurance In Algeria from the organizational and legislative point of view. The study reached results, the most important of which is that despite the rapid growth of the Takaful insurance sector, its contribution remains weak compared to other Islamic financial institutions, especially such as Islamic banks and the sukuk industry. Even in Algeria, the Takaful insurance industry is still in its early stages.

Keywords: Islamic finance, Islamic financial engineering, Takaful insurance. Decree 21-81

JEL Classification G22, G28, G29

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت الصناعة المالية تطورات هامة منذ سنوات خاصة خاصة في الجانب المتعلق بالمالية الإسلامية وهذا منذ الازمة العالمية لسنة 2008، حيث زاد انتشارها وتعددت أنشطتها ومجالاتها وهو ما ساهم في ارتفاع حجم أصولهاحيث أصبحت المالية الاسلامية لا تقتصر فقط على أصول الصيرفة الاسلامية وخدماتها فقط بل أصبح الامر يشمل توليفة مختلفة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية الأخرى يضاف اليها نشاط الاسواق المالية والتي تعمل جميعها بنظام متكامل ومترابط يهدف أساسا لترقية الصناعة المالية الاسلامية .

وتعتبر مؤ سسات التامين التكافلي من بين المؤسسات الاسلامية الغير مصرفية والتي تساهم في تطوير الصناعة المالية الاسلامية والتي تنتشر عبر مختلف دول العالم، حيث تهدف إلى تقديم الخدمات بطريقة تعاونية خالية من الغرر والربا، والتي تنتهج عدة أساليب ونماذج تسعى من خلالها لضمان استثمار تلك الأموال وتحقيق عوائد إيجابية لجميع الأطراف المشاركة في العملية التكافلية.

في الجزائر وفي ظل غياب الاطار التنظيمي والتشريعي الى غاية سنة 2020، كانت صناعة التكافل كانت محدودة سواء من حيث الحصة السوقية، حجم الأصول او حتى على مستوى الثقافة المتعلقة بالتأمين التكافلي ومؤسساته في الجزائر، ومع صدور قانون المالية لسنة 2020 (المادة منه 103)، وجاء بعدها المرسوم التنفيذي 21-81 في سنة 2021، الذي ينظم ممارسة عمليات التأمين التكافلي، والذي جاء من اجل تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي لمؤسسات التكافل، والتي يجب تدعيمه بلوائح وملحقات لصناعة التأمين التكافلي في التجربة الجزائرية.

1.1 إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- ✓ **ما هو واقع مساهمة التامين التكافلي في تعزيز الصناعة المالية الاسلامية بالجزائر في ظل الإصلاحات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية؟**

2.1 فرضية الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي أستدعي الأمر تبني فرضية رئيسية والتي سيتم اثباتها او نفيها من خلال نتائج الدراسة ومفادها:

ان قطاع التامين التكافلي في الجزائر لازال بعيدا عن تقديم القيمة المضافة في الساحة المالية الإسلامية بالجزائر في ظل محدودية مؤسساته وكذلك غياب التثقيف المالي.

3.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاول إعطاء صورة شاملة لمفهوم التامين التكافلي وابراز أهم نماذجه والفرق الجوهري بينه وبين التأمين التجاري، ومحاولة تبيان مساهمته في تعزيز الصناعة المالية الاسلامية مع التطرق لتطور حجم أصول هذه الاخيرة عالميا وإقليميا مع الاشارة للاطار التشريعي للتأمين التكافلي.

4.1 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى:

- ✓ ابراز تطور الصناعة المالية الاسلامية عالميا واقليمية.
- ✓ وضع اطار نظري شامل لمفهوم التامين التكافلي ونماذجه.
- ✓ تبيين نمو صناعة التكافل عالميا و مساهمتها في تعزيز الصناعة المالية الاسلامية.

✓ الاشارة للاطار االقانوني والتنظيمي للتامين التكافلي في الجزائر في ظل المرسوم 21-81

5.1 المنهج المتبع

لبلوغ أهداف الدراسة ارتأينا إتباع المنهج الوصفي، والأسلوب التحليلي حيث استخدمنا:

✓ **المنهج الوصفي**: واستخدم في وصف الاطار النظري للدراسة والمتعلق بالصناعة المالية الاسلامية وكذلك التامين التكافلي من تعريف ونشأة وانواع نماذج صناعة التكافل الخ ...

✓ **اسلوب التحليلي**: من خلال تحليل تطور الصناعة المالية الاسلامية والتامين التكافلي عالميا واقليميا بالاعتماد على مختلف المعلومات والإحصاءات والاشكال البيانية

6.1 الدراسات السابقة

- **دراسة مسموس رضوان وبورايو هاجر اميرة بعنوان:" التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر - دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر"**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 01، افريل 2023. تطرقت الدراسة لتجربة شركة سلامة للتأمين التكافلي على اعتبارها الشركة الوحيدة التي أنشأت خصيصا لتقديم هذا النوع من الخدمات فقد سلطنا الضوء على واقع نشاطها، مكانتها وحصتها من سوق التأمينات في الجزائر التي تعتبر مقبولة في ظل بيئة تسيطر عليها شركات التأمين التجاري العمومية.
- **دراسة كريمة عباس بعنوان: "التأمين التكافلي في الجزائر – دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21-"81**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 33، العدد03. ديسمبر 2022. والتي تناولت موضوع التامين التكافلي في الجزائر من الناحية القانونية وهذا من خلال لتطرق للنظام 21-81 **وتحليله .**
- **دراسة رقيق عقبة بعنوان: "استراتيجيات تطوير التأمين التكافلي كبديل للتأمين التقليدي وأثره في رفع أداء سوق التأمينات في الجزائر دراسة لبعض التجارب الدولية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022. بحيث توصلت الدراسة لنتائج أهمها نشر الثقافة التأمينية كما فعلت ماليزيا هي من اهم الاستراتيجيات التي يجب اتباعها في السوق الجزائر وهذا في ظل تاثير الجانب الشرعي في المجتمع الجزائري.

2. المفاهيم الأساسية حول الصناعة المالية الإسلامية

ان مفهوم الصناعة المالية الاسلامية ماهو الى تحيين أو بصفة أدق توسيع وتطوير مفهوم مصادر ومؤسسات التمويل القائمة على مبادئ الشريعة الاسلامية، وهذا في ظل التغيرات الدولية وهو ما ستوجب الخروج من مفهوم التمويل المصرفي الاسلامي (الصيرفة الاسلامية) الى مفهوم أوسع هو الصناعة المالية الاسلامية.

فالصناعة المالية الإسلامية تشير إلى" **تلك الصناعة المالية التي تقدم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تحظر الفائدة(الربا)، والمنتجات التي يكتنفها عدم اليقين (الغرر)، والقمار (الميسر)، وكذلك تمويل الأنشطة الضارة بالمجتمع،كما يتطلب من الأطراف المتعاملة بها، احترام هذه المبادئ وحرمة العقود، كما ويجب أن تركز المعاملات الإسلامية على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وتقاسم المخاطر."** [1]

كما يمكن تعرفها على انها **"مجموعة من المؤسسات والقوانين، والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها خلق، وتبادل الأصول المالية، ويتم من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع للإستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الإقتصادية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع".** [2]

كما يمكن تعريف الصناعة المالية الإسلامية:**"بأنها هندسة مالية تستوجب مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف."**

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزاً إلى درجة تحقيقه استوى أفضل من الكفاءة والمثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه.[3]

وعليه فالصناعة المالية الاسلامية هي عبارة عن مختلف اليات التمويل التقليدية أو المبتكرة والتي ترتكز على ضوابط الشريعة الاسلامية ويكون الهدف منها تلبية مختلف الحاجات التمويلية للافراد من جهة ومن جهة أخرى استثمار أمثل للموارد المالية بما يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل رقم (01) : مكونات الصناعة المالية الاسلامية

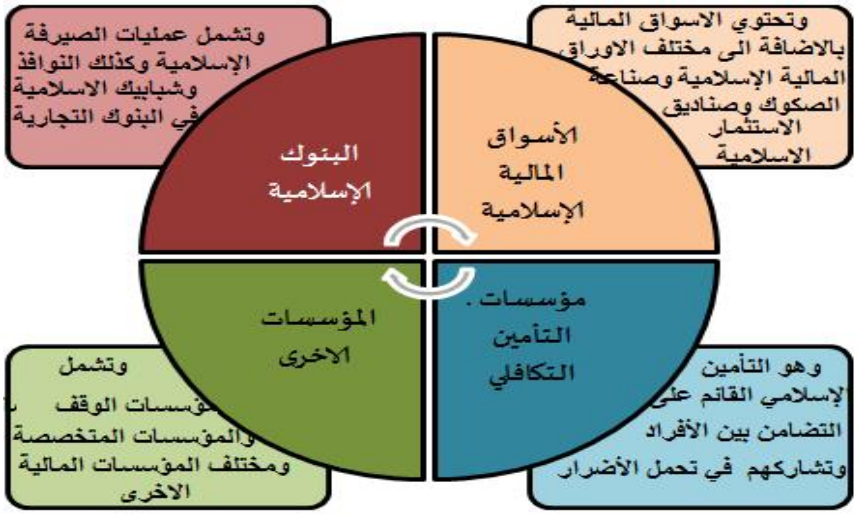

المصدر: من إعداد الباحثان

فمن خلال الشكل يتبين ان الصناعة المالية الاسلامية أصبحت لا ترتكز فقط على الصيرفة الاسلامية لوحده، فالاخيرة ماهي الا جزء من الصناعة المالية الاسلامية، بل أصبح الامر يرتكز على تكامل مختلف المؤسسات المالية الاسلامية الاخرى سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية. هذا وقد بلغ حجم أصول الصناعة الاسلامية مع نهاية 2021 حوالي 3058.7 مليار دولار وهذا بمعدل نمو اجمالي بلغ 11.3% مقارنة مع سنة 2020 وهو ما يبينه الجدول رقم 01

الجدول رقم (01) : تطور حجم أصول الصناعة المالية الاسلامية

مع نهاية 2021 (مليار دولار)

الجهة	صيرفة اسلامية	صكوك إسلامية	صناديق إسلامية	تكافل	المجموع
مجلس التعاون الخليجي	1212.5	332.3	46	12.7	1603.5
جنوب شرق أسيا	287.5	390.3	37.5	4.7	720
الشرق الاوسط وجنوب أسيا	477.1	26.9	22	5.6	531.6
إفريقيا	58.2	1.8	4	0.6	64.6
باقي الدول	68.8	24.4	45.1	0.7	139
المجموع	2104.1	775.7	154.6	24.3	3058.7

النسبة %	68.7	25.4	5.1	0.8	100

Source : Islamic Financial Services Board .2022. P 12

لا تزال خدمات الصيرفة الإسلامية تسيطر على اجمالي أصول الصناعة المالية الاسلامية عالميا بحيث تشكل 68.7٪ من حجم الأصول ، وفي جانب صناعة الصكوك تبقى دول جنوب شرق أسياالمملكة العربية السعودية مسيطرة على حجم الاصدار العالمي بحيث بلغن نسبة مساهماتهم في صناعة الصكوك 79 % من اجمالي حجم الصكوك البالغ (25 %).

هذا وبالرغم من تسجيلها معدلات نمو اجابية لكن تبقى مساهمة صناديق الاستثمار والتامين التكافلي ضعيفة بالمقارنة بالصناعتي البنوك والصكوك.

3. التأَصيل النظري للتأمين التكافلي

من الضروري معرفة حقيقة وماهية التأمين التكافلي الذي برز بعدة مسميات كالتأمين التعاوني الشائع والتبادلي، الإسلامي والتكافلي الذي يعد الأحدث من بينهم ومقارنته بالتأمين التجاري لمعرفة أهم الاختلافات، مع التطرق إلى نشأته وأهم مراحل تطوره.

1.3 نشأة وتعريف التامين التكافلي

بعد أن استقر الأمر على حرمة التأمين التجاري وإقرار التأمين التكافلي بديلاً مشروعا له، بقرار خاص صادر عن المجمع الفقهي الإسلامي، كان لا بد من تطوير التعامل بالتأمين التكافلي والإرتقاء به إلى المستوى الذي تتدفع به الحاجة إلى التأمين التجاري، ومن هذا المنطلق تأسيس شركات تأمين إسلامية تعمل بمقتضى التأمين التكافلي بصورته المتطورة وكان الدافع على تطوير التأمين التكافلي زيادة أعداد المستأمنين لتصبح بمئات الآلاف، وتنوع الأخطار المؤمن منها لتشمل أنواعا كثيرة فاقتضى الأمر وجود شركة متخصصة بالتأمين تتولى إدارة أعمال التأمين التكافلي اكتتاب وتنفيد على أساس الوكالة بأجر معلوم.

ومن أهم العوامل التي شجعت على إنشاء شركات التأمين التكافلي صفة الجشع والاستغلال التي مارستها شركات التأمين التجاري بعد أن أصبح هدفها الأول هو الربح، وزاد من استغلالها أن التأمين في بعض صوره أصبح الزاميا كالتأمين على السيارات، وتأمين أصحاب الأعمال على حياة العمال، وتأمين البضائع المستوردة ونحو ذلك.

كما قد كان للمصارف الإسلامية الدور الفاعل في تأسيس شركات التأمين الإسلامية، ودعمها ورعايتها وإنجاحها، فمعظم هذه الشركات منبثقة عن المصارف الإسلامية، وتقوم المصارف الإسلامية بالتأمين على ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها لدى تلك الشركات، كما أن المصارف الإسلامية تعتبر جهة إبداع واستثمار الأموال شركات التأمين الإسلامية. ومن أشهر شركات التأمين الإسلامية وأسبقها تأسيسا ما يلي:[4]

- أولا: شركة التأمين الإسلامية في السودان وهي أولى شركات التأمين الإسلامي ظهورا، حيث ظهرت إلى حيز الوجود في مطلع عام 1399 هـ الموافق 1979 م في الخرطوم من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني.
- ثانيا: الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك) في دبي وقد تأسست مع نهاية عام 1399 هـ الموافق 1979 م من قبل بنك دبي الإسلامي

ثم انفصل التأمين التكافلى عن المصارف الإسلامية وتم تأسيس العديد من شركات التأمين التكافلى بشكل مستقل، خاصة مع صدور أول قانون خاص بتنظيم التأمين التكافلى عالمياً (قانون التكافل 1984) بماليزيا[5].

وكانت البداية في السعودية سنة 1985 بتأسيس الشركة الوطنية للتأمين التعاوني وهي شركة حكومية بالكال، وعلى العموم بلغت بنهاية فترة الثمانينات من القرن الماضى حوالى العشر شركات. بينما شهدت فترة التسعينات من القرن انشاء عشرات الشركات

الاسلامية حتى بلغ عددها ثمانين شركة[6] ، ليصل مع بداية العقد الثالث في القرن الحالي حوالي 353 مؤسسة في العالم، بما في ذلك نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجات التكافل عبر ما لا يقل عن 33 دولة في العالم.

- ثالثا: الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في البحرين وقد ظهرت إلى حيز الوجود عام 1405 هـ الموافق 1985.
- رابعا: شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين، وقد ظهرت عام 1412 هـ الموافق 1992 م، ولبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها.
- خامسا: شركة التأمين الإسلامية في الأردن، تأسست عام 1416 هـ الموافق 1996 م بدعم من البنك الإسلامي الأردني.

وتعددت التعاريف المتعلقة بالتأمين التكافلي والذي يعرف أيضا بالتأمين التعاوني، التأمين التبادلي، التأمين الإسلامي، **فعرفه مجلس الخدمات المالية الإسلامية** بأنه: " إتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضاً متعاونين في تحمل خسارة ناتجة من مخاطر معينة،و في ترتيبات التأمين التعاوني يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاما بالتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق المساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار".[7]

كما تعرفه **هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية** على انه: " اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع ، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة (الصندوق) يتم . التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها ، وذلك طبقا للوائح والوثائق . ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق ، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق " [8]

كما يعرف التأمين التكافلي بأنه " عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص، يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر أو أخطار معينة، على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولى شركات التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا أو مبلغا معلوما مقدما باعتبارها وكيلا أو هما معا".[9]

وعليه يمكن وضع تعريف شامل للتأمين التكافلي على أنه قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من أقساط .

اما مؤسسات التأمين التكافلي فهي شركة وظيفتها إدارة الأموال وليس الضمان" كما هو الحال في شركات التأمين التجاري، فتقوم شركة التأمين التعاوني بتصميم محافظ تأمينية مثل محفظة التأمين ضد حوادث السيارات، فتحدد طبيعة الخطر وتقوم بالحسابات الاكتوارية المناسبة وتصمم برنامج التعويض....الخ .

ثم تدعو من أراد إلى الاشتراك في هذه المحفظة بدفع قسط محدد متناسب مع الخطر. ثم تجمع هذه الاموال في المحفظة المذكورة وتديرها باستثمارها لصالح أصحابها. هذه الاموال تبقى ملكا للمشاركين، ومهمة الشركة ادارتها لصالحهم. فإذا وقع المكروه على احدهم، قامت الشركة بالاقتطاع من تلك الأموال تم تعويضه بالقدر المتفق عليه، وتجري تصفية هذه المحفظة سنويا باصدار حسابات ختامية لها، فاذا وجد في نهاية العام ان الاموال في تلك المحفظة قد فاضت عن حاجة تعويض من وقع عليهم المكروه، ردت الشركة ما زاد إلى المشاركين في المحفظة وغير ذلك يجعلهم مطالبين بوضع قسط إضافي[10].

2.3 نماذج وأشكال التأمين التكافلي

هناك نماذج للتأمين التكافلي والتي تستخدم للتحكم في العلاقة بين حملة الوثائق ومؤسسات التأمين التكافلي وهي: [11]

❖ نموذج الوكالة

هذا النموذج هو أول صيغة شرعية قامت على أساسها عمليات التأمين الإسلام في دول الخليج العربي، وهو نموذج تتحدد فيه العلاقة التعاقدية بين المشتركين في صندوق التكافل وشركة التكافل على أساس الوكالة .

فالمشتركون في الصندوق (المتبرعون له بالأقساط) يوكلون إلى شركة التكافل مهمة إدارة صندوق التكافل، فهي التي تتولى قبول الأخطار المختلفة التي يجلبها كل مشترك للصندوق، وتحديد أقساط التبرع، وتخصيص الاحتياطات القانونية والاختيارية، وتقييم الأضرار، وتحديد التعويضات ودفعها، وإدارة مخاطر السوق، والسيولة، والتشغيل، ومواجهة العجز عن سداد الأقساط، وتوزيع الفائض التأميني، ولهذا النموذج صيغتان شائعتان :

➢ الوكالة الخالصة:

في هذه الصيغة تتولى شركة التكافل إدارة صندوق التكافل بوصفها وكيلا عن المشتركين في الصندوق، وذلك مقابل أجر محدد من طرف الجهات الإشرافية أو ما تمليه طبيعة الخطر المزمع تغطيته، ويعتبر هذا الأجر هو الدخل الوحيد للشركة .

وقد تقوم الشركة باستثمار جزء من أموال صندوق التكافل، لكنها لا تتقاسم في ذلك ربحا ولا خسارة ولا فائضا تأمينيا، وتقوم الشركة بخصم أجرة الوكالة من قسط التأمين، وتضع الباقي في صندوقين مختلفين في التكافل العائلي، وهما صندوق المخاطر وصندوق الادخار والاستثمار .

➢ الوكالة المعدلة

تقوم شركة التأمين الإسلامي حسب هذه الصيغة بالوظيفة نفسها التي شرحناها في الصيغة الأولى إدارة واستثمارا لكن مع اختلاف أساسي، وهو أخذ الشركة نسبة من الفائض التأميني على سبيل الهبة، أو التنازل لها من طرف المشتركين .

ومعنى ذلك أن يقوم الصندوق بوصفه شخصا اعتباريا بمنح جزء من الفائضً التأميني لشركة التكافل على سبيل الهبة، وهذا من صلاحيات الصندوق وليس أمرا واجبا، او يتم منح جزء من الفائض في شكل وعد بالمكافأة، وهذا عند توقيع وثيقة التكافل بمنحها جزءا من الفائض على سبيل الجعالة إذا ما نجحت في تحقيق فائض تأميني.

❖ نموذج المضاربة

أساس هذا النموذج هو المضاربة الشرعية التي تتطلب وجود مضارب، ورب مال ورأس مال . وهي تقوم على أساس تقاسم الربح بين الطرفين إن وجد، وتحمل رب المال الخسارة عند حصولها، وكذا عدم اشتراط نسبة من الربح، أو ضمان رأس المال من طرف المضا ب ما لم يتعد أو يقصر، وقد طبقت المضاربة في الصناعة التكافلية بصيغتين،

➢ الصيغة الأولى: المضاربة الخالصة

في هذه الصيغة يقوم المشتركون بوصفهم رب المال بالدخول في عقد مضاربة مع شركة التكافل بصفتها مضاربا، وتعتبر أقساط التبرع هي رأس المال بحيث يجب أن تتوفر فيها شروط رأس المال الشرعية. وتقوم شركة التكافل بوضع أقساط التأمين في صندوقين: صندوق المخاطر لغرض دفع التعويضات، وصندوق الاستثمار الذي تستثمر أمواله في أصول متفقة مع أحكام الشريعة.

وفي نهاية السنة المالية تقوم الشركة بتوزيع أرباح الاستثمار وفق النسب المتفق عليها. أما الفائض التأميني فيوزع كله على المشتركين، ولا تأخذ الشركة منه شيئا إلا ما يخصم لتعزيز الاحتياطات في الصندوق إن كانت هناك حاجة لذلك .

➢ **الصيغة الثانية: المضاربة المعدلة**

تعمل هذه الصيغة بالطريقة السابقة نفسها مع فارق جوهري، وهو تحويل عوائد الاستثمار إلى صندوق التكافل وإضافتها للفائض التأميني (بوصفه الفارق الإيجابي بين أقساط التأمين والتعويضات الفعلية)، ثم يقسم الكل بين الشركة والمشتركين بناء على نسبة مئوية متفق عليها مقدما .

❖ **نموذج التأمين التكافلي المختلط الوكالة لإدارة عمليات التكافل. والمضاربة لاستثمار أموال صناديق التكافل:**[12]

يعد النموذج الأكثر شيوعا حاليا على المستوى الإقليمي والدولي هو النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة) لما في هذا النموذج من مزايا وتجنب لبعض العيوب في النماذج الأخرى، ويكون نموذج التأمين التكافلي المختلط (الوكالة والمضاربة)كالاتي:

يعد أعضاء "هيئة المشتركين" جميعا أعضاء في صناديق التكافل، ويقومون بتوكيل شركة إدارة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التكافل، ويدخلون في شركة مضاربة مع شركة إدارة التأمين التكافلي لاستثمار أموال الصناديق وفق ما يلي:

أ. الأساس التعاقدي هو عقدان منفصلان: احدهما لادارة العملية التأمينية على أساس الوكالة بأجر، والآخر لاستثمار أموال صناديق التكافل على أساس المضاربة بنسبة معلومة مقدما من أرباح الاستثمار.

ب - يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس إدارة شركة الإدارة (مدير التكافل)، تخصم من الأقساط فور تحصيلها، وتسمى رسوم الوكالة، وتحول لحساب مدير التكافل، علما بأنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المحصلة .

.ج- يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف إعادة التكافل، والاحتياطيات الفنية المختلفة، والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال.

4. دور التأمين التكافلي في تعزيز الصناعة المالية الاسلامية

لقد شهد قطاع التأمين التكافلي نموا متسارعا منذ سنوات بحيث انتقلت إجمالي أصوله من 8.3 مليار دولار أمريكي سنة 2010 الى حوالي 24.3 مليار دولار سنة 2021 مع تسجيل معدل نمو يقدر بـ 4.8 % بالمقارنة مع سنة 2020

الشكل رقم (02): اتجاهات نمو سوق التأمين التكافلي العالمي (مليون دولار أمريكي) (2011-2020)

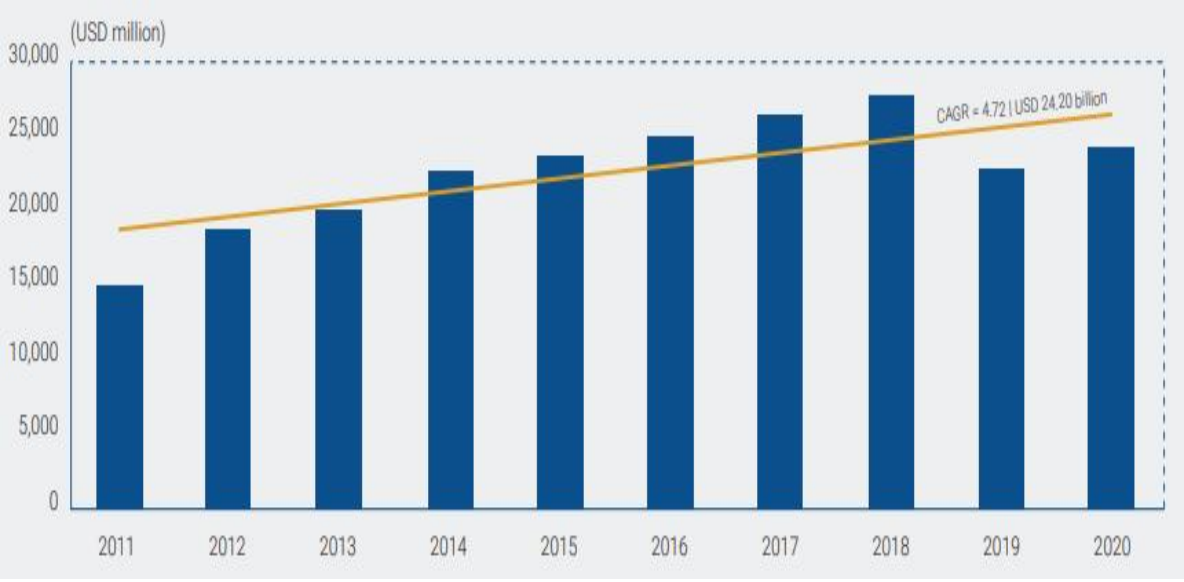

Source : Islamic Financial Services Board .2022. P 46

يوضح الشكل أعلاه، اتجاهات نمو سوق التأمين التكافلي الإسلامي العالمي خلال الفترة (2011-2020) معبر عنه بملايين الدولارات الأمريكية، ويتضح جليا أن سوق التأمين التكافلي الإسلامي، حقق نمواً مستمراً في إجمالي المساهمات، وذلك بداية من عام 2011 بقيمة إجمالية قاربت 15 مليار دولار، إلى غاية عام 2018 أين تجاوزت القيمة الإجمالية للمساهمات في السوق العالمي 25 مليار دولار، لتتراجع بعدها خلال عام 2019 إلى ما يقارب 22 مليار دولار نتيجة للقيود التي فرضتها جائحة كورونا خلال عام 2019، ليرتفع في العام الموالي وبنسبة هامشية مقارنة بعام 2019، وعلى العموم فإن سوق التأمين التكافلي الإسلامي العالمي نمى خلال فترةالعشر سوات الماضية (2011-2020)،بمتوسط سنوي تقديري قدره 4.72%وبقيمة مساهمات إجمالية بلغت 24.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

الشكل رقم (03): حصة التأمين التكافلي الإسلامي بالنسبة لقطاع التأمين (%) (2020) حسب البلدان

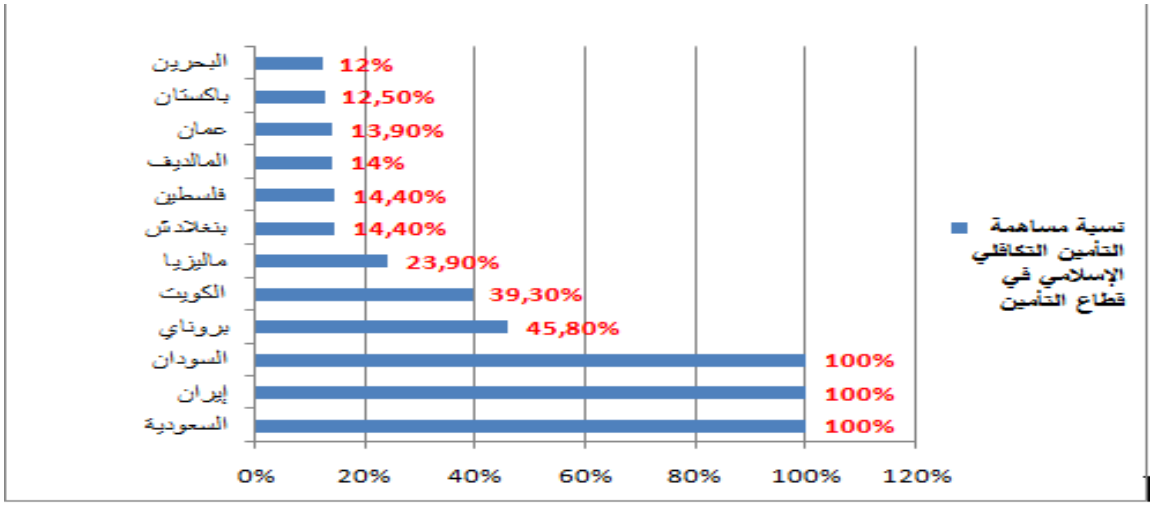

المصدر: بتصرف بناء على: Islamic Financial Services Board .2022. P 46

يوضح الرسم البياني أعلاه، البلدان التي كانت فيها مساهمات التأمين التكافلي الإسلامي المباشر مقارنة بالتأمين التكافلي التقليدي، وذلك كنسبة مئوية من إجمالي أقساط التأمين لقطاع التأمين في عام 2020، حيث يشير الرسم البياني إلى أن ثلاث دول على الترتيب هي :المملكة العربية السعودية،إيران والسودان، أقساط قطاع التأمين فيها تتكون ب .100% من مساهمات التأمين التكافلي الإسلامي، بينما يتكون قطاع التأمين في بقية الدول الأخرى على غرار بروناي، الكويت وماليزيا من مزيج بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التكافلي التقليدي، حيث هذا الأخير يأخذ الحصة الأكبر وبنسب تفوق 50%في قطاع التأمين في تلك الدول.

الشكل رقم (04): مساهمة أكبر سبعة أسواق للتأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمين التكافلي العالمي

(مليون دولار أمريكي) (2020)

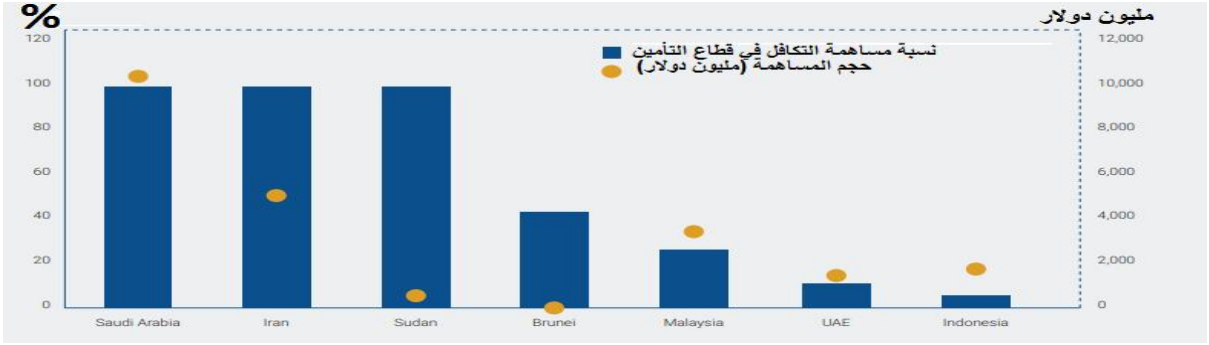

Source : Islamic Financial Services Board .2022. P 46

يوضح الشكل رقم 04 ، مدى مساهمة أكبر سبعة أسواق للتأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمين التكافلي العالمي، حيث نلاحظ أن البلدان الموضحة في الشكل تساهم بنسبة 95% أي ما قيمته 22,4 مليار دولار من إجمالي المساهمات في سوق التأمين التكافلي خلال عام 2020 والتي قدرت بـ 24,2 مليار دولار أمريكي، كما أن ترتيب الدول كان على أساس مدى حصة (نسبة) سوق التأمين التكافلي الإسلامي في قطاع التأمين داخل كل دولة، احتلت السعودية التي يتكون فيها قطاع التأمين بـ100% من التأمين التكافلي الإسلامي المركز الأول وبحصة معتبر قدرت بـ 10 مليار دولار أمريكي، تليها إيران بقيمة تتراوح بين 4 و6 مليون دولار،واحتلت السودان المركز الثالث،حيث كان إجمالي المساهمات في السوق العالمي للتأمين التكافلي منخفض نوعًا ما ولم يتعدى 0,5 مليار دولار على الرغم من استحواذالتأمين التكافلي الإسلامي على 100% قطاع التأمين، نلاحظ أيضا أن ماليزيا التي تأتي خامسًا،والتي يشكل فيها سوق التأمين التكافلي الإسلامي 23,9% من قطاع التأمين قد ساهمت بقيمة معتبرة تقارب 4 مليار دولار في سو ق التأمين التكافلي العالمية، كما أن اندونيسيا التي وعلى الرغم من أنها تحتل المركز الأخير أين يشكل سوقها التكافلي 3,9% فقط من السوق العالمية، إلّا أنهاتساهم بـ1,9 مليون دولار من إجمالي المساهمات العالمية.

الشكل رقم (05): إجمالي المساهمات في سوق التأمين التكافلي الإسلامي العالمي حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي) (2019-2020)

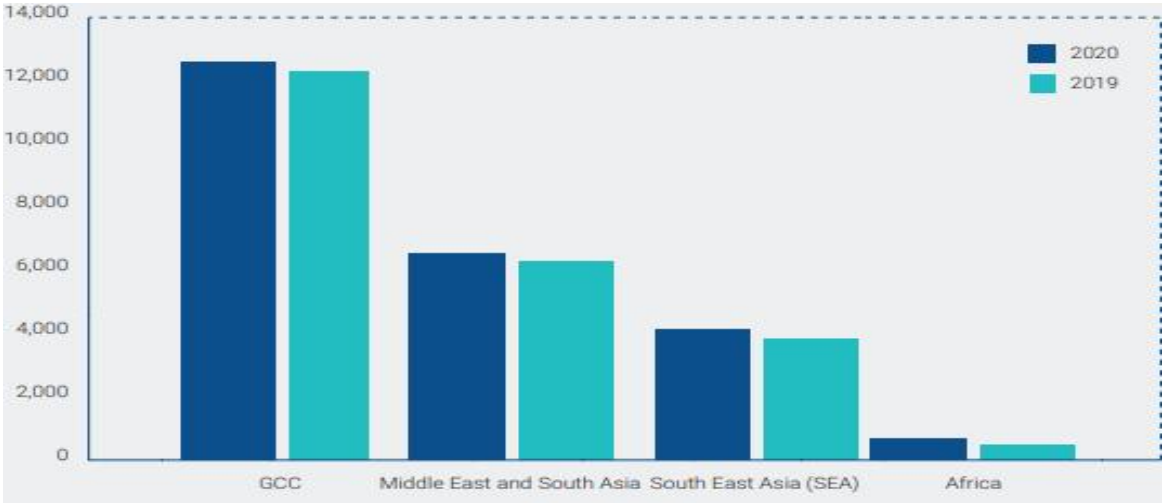

Source:Islamic Financial Services Board .2022. P 47

يعكس الشكل أعلاه إجمالي المساهمات في سوق التأمين التكافلي الإسلامي العالمي لعامي 2019 و2020 لكل منطقة ممثلةً في كل من دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا(MESA)، دول جنوب شرق أسيا (SEA) ودول أفريقيا (Africa).

احتلت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتشكل في كل من السعودية، الإمارات، الكويت، قطر البحرين وعمان، المرتبة الأولى خلال هذه الفترة، وسجلت إجمالي مساهمات قدرها 12, 72 مليار دولار أمريكي وبنسبة 43,2% من إجمالي المساهمات، ويرجع احتلال المرتبة الأولى إلى مكانة المملكة العربية السعودية في المنطقة واستحواذها على الحصة الأكبر من سوق التكافل العالمي، مما رفع من إجمالي مساهمات المنطقة.

في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ارتفعت المساهمات بشكل طفيف بنسبة 1,29 %على أساس سنوي في عام 2020 (6,25مليار دولار أمريكي)، وهو مايمثل42 % من إجمالي المساهمات، البلدان المكونة متنوعة وهي إيران والأردن وفلسطين وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا وجزر المالديف.

بحيث إيران هي أكبر سوق في المنطقة مما ساهم في احتلال المنطقة للمرتبة الثانية، اما بخصوص منطقة دول جنوب شرق أسيا، التي تحتل المرتبة الثالثة، البلدان التي لديها قطاع تكافل بارز في جنوب شرق آسيا هي ماليزيا وبروناي،وإندونيسيا، بحيث نمت المساهمات التكافلية في هذه البلدان بنسبة7,1%في عام 2020،لتصل إلى 4.69 مليار دولار أمريكي (4,38 مليار دولار أمريكي في عام 2019)، كما تسيطر ماليزيا على قطاع التأمين التكافلي في المنطقة حيث تمثل مساهمات البلد 71% من إجمالي المساهمات، والمقدرة 3,34 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

احتلت دول منطقة إفريقيا المرتبة الأخيرة ممثلة في كل من السودان وتونس، أين قدرت إجمالي مساهمات المنطقة في قطاع التكافل بمتوسط قيمة خلال عامي 2019 و2020، 0,5 مليار دولار تعود فيها الحصة الأكبر للسوادن، حيث يعكس هذا ضعف دول المنطقة مقارنة بدول المناطق الأخرى في قطاع التأمين التكافلي الإسلامي.

5. واقع التأمين التكافلي في الجزائر -رؤيا تنظيمية وتشريعية -

بالرغم من قدم ظهور التأمين التكافلي في العالم وانتشارها الواسع في دول الخليج وبعض الدول الاسلامية، وعلى الرغم من أن الاصلاحات التي مست قطاع التأمين في الجزائر التي جاءت بما يعرف بصناديق التأمين التعاونية.

1.5 الاطار التنظيمي والقانوني للتامين التكافلي بالجزائر

ان الحديث على التأمين الاسلامي لم يظهر حيز الوجود إلا من خلال المصادقة المرسوم التنفيذي رقم 09-13 والصادر بتاريخ 11/01/2009، والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 07-95 المعدل بالقانون 04-06 الممضي في 20 فيفري 2006، حيث سمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية كما تم تبين قانونها الاساسي وكل الامور المتعلقة بها، وبالنظر لأحكام هذا المرسوم، فإنه يتوافق في بعض الجوانب الخاصة بشركات التأمين التكافلي ويختلف معها في بعض الجوانب الأخرى، ومن الجوانب التي يتفق فيها مع المتطلبات الشرعية لصناعة التأمين التكافلي هو إمكانية الإنشاء دون اشتراط الربحية في مواجهة المستأمنين، إلا أنه يضيق نشاطها من ناحية الأعمال التجارية، كما أنه وضع قيدا لإنشاء هذه الشركات مما يمكن أن يجعل قيامها مستحيلا ، فإنشاء شركة تأمين تكافلي يتطلب وجود 5000 منخرط.[13]

لكن يمكن القول أن فكرة التأمين التكافلي في الجزائر تبلورت بموجب قانون المالية سنة 2020 بحيث تم تتميم أحكام الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات وهذا بتعديل المادة 203 منه بالمادة 203 والتي جاء فيها أنه :"يمكن لشركات التأمين كذلك إجراء، معاملات تأمين على شكل تكافل. بحيث عرف التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يطلق عليهم اسم "المشاركون". ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة". وتسمحّ لمساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين". وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها.[14]

ولقد تم ترك تحدد شروط وكيفية تطبيق هذه المادة عن طريق تنظيم تم إصداره في سنة 2021 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021 والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي ، حيث يضم نظام التأمين التكافلي، بما يأتي :[15]

- **التكافل العائلي :** يوافق التأمين التكافلي العائلي التأمين على الأشخاص كما هو منصوص عليه في النقطة 1 من المادة 203 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 المعدل والمتمم .
- **التكافل العام :** يوافق التأمين التكافلي العام التأمين على الأضرار كما هو منصوص عليه في النقطة 2 من المادة 203 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 المعدل والمتمم

- **"صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين "** : الحساب الذي تودع فيه المساهمات ومداخيل التوظيفات والذي يتم من خلاله دفع التعويضات وتكاليف التسيير. ويسمى حساب المشاركين أو صندوق المشاركين في صلب النص "الصندوق".
- **"حساب الشركاء" أو "صندوق الشركاء:** الحسابات الخاصة بالشركة التي تمارس التأمين التكافلي و أو إعادة التأمين التكافلي وتكون منفصلة تماما عن صندوق المشاركين.
- **" القرض الحسن"** : اعتماد دون فائدة، واجب الاسترداد في أجل متفق عليه ويهدف إلى تغطية العجز المسجل من قبل صندوق المشاركين.

كما يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تنشئ لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف الشرعي" تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة، وإبداء رأي و/أو قرارات بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وتكون قرارات لجنة الإشراف الشرعي ملزمة للشركة. [16]

الشكل رقم (06): شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر

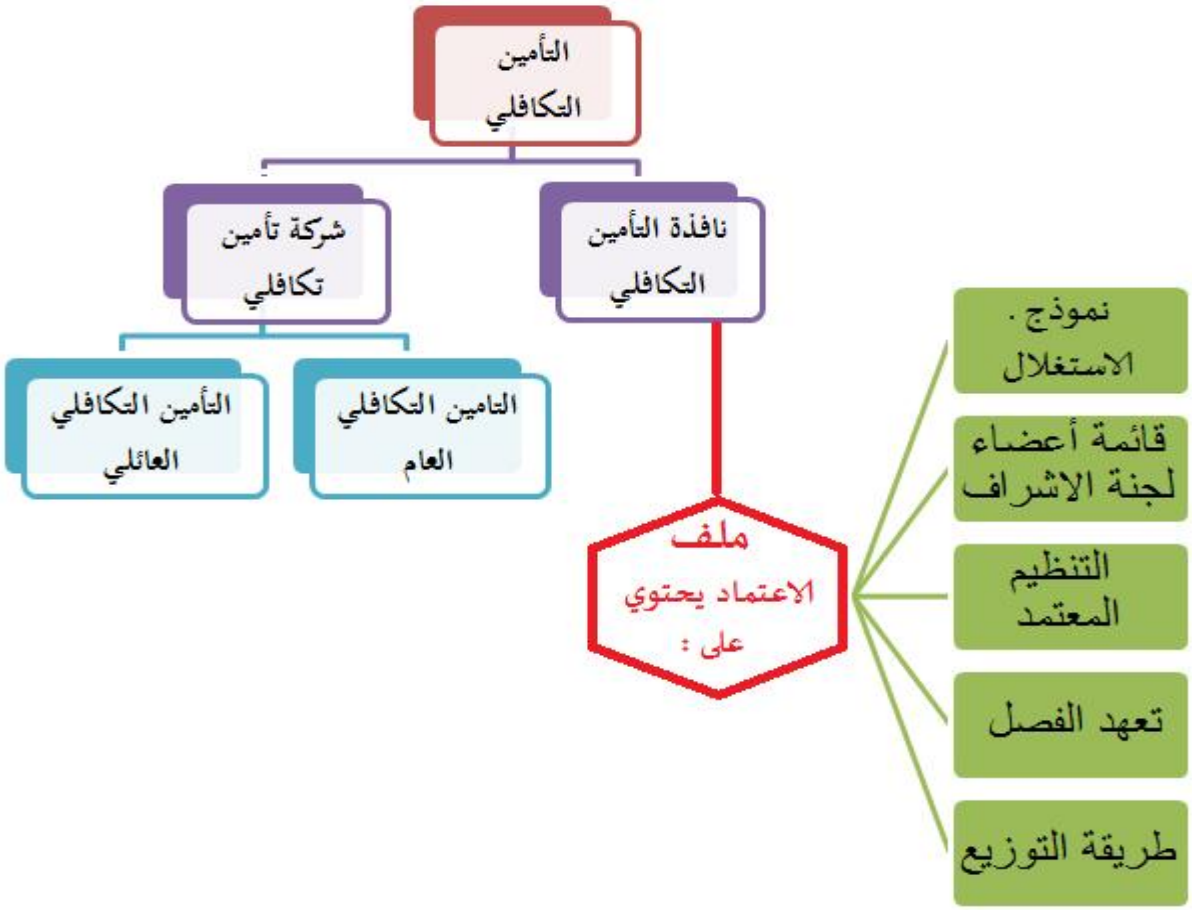

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مواد المرسوم التنفيذي رقم 21-81

حسب الشكل أعلاه يمكن ممارسة التامين التكافلي من خلال طريقتين إما التأمين التكافلي العائلي التأمين التكافلي العام، وهذا من خلال شركة تأمين تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي او من خلال تنظيم داخلي يسمى "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي وفي هذه الحالة، يجب على هذه الشركة أن تفصل من الناحية الفنية والمحاسبية والمالية، عمليات التأمين التكافلي عن العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي وهذا ما جاء في المادتين 04 و05 من المرسوم التنفيذي 21-81، على ان يستكمل ملف الاعتماد لممارسة التأمين التكافلي على النحو المسمى "نافذة" بما يأتي :

- نموذج الاستغلال الذي تعتزم اعتماده الشركة التي تمارس التأمين التكافلي (مضاربة / وكالة/مختلط)
- قائمة أعضاء لجنة الإشراف الشرعي، مصحوبة بكل وثيقة تثبت معارف أعضائها في مجال الشريعة الإسلامية وبشهادة الجنسية لكل عضو من أعضاء اللجنة.
- التنظيم الذي تعتزم الشركة وضعه لممارسة التأمين التكافلي
- تعهد الشركة بتحقيق فصل تام بين حساب المشاركين وحساب الشركاء، كما يتعين على شركة التامين التكافلي مسك حسابات مالية ومحاسبية، بصفة منفصلة والتي تضم حساب يتعلق بتوظيف رأسمال شركاء شركة التأمين التكافلي وكذلك حساب يتعلق بالصندوق الذي يسجل فيه : بعنوان الإيرادات: المساهمات ومداخيل التوظيف وطعون الحوادث وأي إيرادات أخرى بعنوان النفقات : التعويضات والأرصدة ومصاريف التسيير الأخرى.

الشكل رقم (07): نماذج شركات التأمين التكافلي في الجزائر

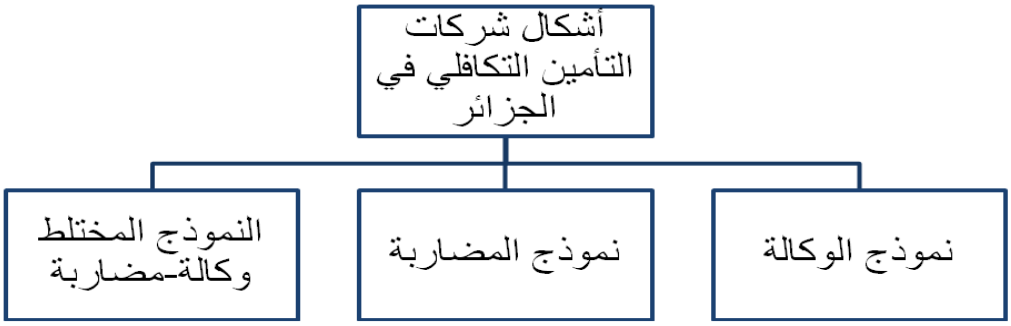

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مواد المرسوم التنفيذي رقم 21-81

فحسب نموذج الاستغلال "الوكالة" تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي بتسيير الصندوق، مقابل أجر في شكل عمولة تسمى "عمولة الوكالة وتحسب على أساس نسبة ثابتة تطبق على مبالغ المساهمات المدفوعة، أما حسب نموذج الاستغلال المضاربة"، تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي بتسيير الصندوق مقابل أجر يحسب على أساس حصة محددة مسبقا من الفوائض الفنية والمالية الناتجة عن الصندوق، وحسب نموذج الاستغلال المختلط، تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي بتسيير الصندوق، مقابل أجر يتكون من عمولة الوكالة وحصة محددة مسبقا من الفوائض الفنية والمالية الناتجة عن الصندوق. [17]

2.5 افاق التامين التكافلي في الجزائر مع الإصلاحات المالية في الجزائر

لقد بدى واضحا في الساحة المالية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة توجه السلطات نحو خيار المالية الإسلامية وهذا من اجل تنشيط الساحة المالية والمصرفية وكذلك استقطاب الأموال المتسربة خارج الدائرة المالية وهذا من خلال الصيرفة الإسلامية والتي من خلالها تسعى السلطات الى تنشيط سوق التكافل ومؤسساته.

فلم يعد التامين التكافلي في الجزائر يقتصر على نشاط مؤسسة سلامة للتامينات فقط بل يشمل أيضا:

- **الجزائرية للتكافل العام:** وهي شركة عمومية مستقلة تم تاسيسها في فيفري 2022 والتي يشترك في رأسمالها كل من شركات التأمين العمومية الأربعة (CAAR, CAAT, SAA, CASH) والبنوك العمومية الستة (CNEP, BNA , BEA , BDL , BADR, CPA). وتسوق الشركة لكل أنواع التأمينات المطروحة حاليا في السوق على غرار التأمين على السيارات، المنازل ومختلف الأملاك العقارية والمهنية والصناعية أو التجارية، التأمين على أخطار النقل بكل أنواعه وكذا التأمين على مختلف الأخطار الفلاحية. [18]

- **الجزائر المتحدة للتكافل العائلي:** تأسست في سنة 2022 من خلال شراكة تجمع (04) شركات تامين على الأشخاص وهي(AGLIC، TALA، AMANA وCAARAMA) بالإضافة إلى ستة (06) بنوك عمومية (BNA، BEA، BDL، BADR، CPA و CNEP-Banque)، والتي بدأت نشاطها من خلال التأمين على التمويلات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، ومع سنة 2023 اضافت منتجات تتعلق بالصحة، السفر، الحوادث وتأمين مستخدمي المؤسسات.[19]
- **نافذة شركة GAM للتامينات العامة:** حصلت الشركة GAM العامة للتأمينات المتوسطية بتاريخ 4 نوفمبر 2021 على اعتماد من وزارة المالية لتأسيس "نافذة التكافل العام" وعلى شهادة المطابقة الشرعية لأربعين عقد تكافل عام ، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2021، من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لدى المجلس الإسلامي الاعلى، وبذلك اصبحت الشركة GAM العامة للتأمينات المتوسطية أول شركة تامين للأضرار في السوق التي تحصل على هاتين الشهادتين القانونيتين لممارسة التأمين التكافلي العام.[20]

6. الخاتمة

لقد عرفت الصناعة المالية الاسلامية انتشار كبير في العقد الأخير خاصة في ظل تنوع مؤسساتها ونشاطاتها بحيث أصبحت لا تقتصر فقط على نشاط الصيرفة الاسلامية بل توسع ليشمل الكثير من النشاطات خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتأمين.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال دراساتنا لموضوع دور مؤسسات التأمين التكافلي في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية مع الإشارة للإطار العام للتامين التكافلي بالجزائر بموجب المرسوم 21-81 توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ اصبحت ثقافة التأمين التكافلي منتشرة عبر مختلف دول العالم الاسلامي، مما ساعد على ترسيخ ثقافة المالية الاسلامية ونشاطاتها الموافقة للشريعة وهو ما دفع بالعديد من الدول لتبني نظام تأمين تكافلي اسلامي 100 %.
- ✓ سعى المشرع الجزائري لإدخال التامين التكافلي بصفة تدريجية في سوق التأمينات الجزائري من خلال تحيين تنظيمه القديم أولا ومن ثم اصدار تنظيم مستقل خاص بهذا النوع من التأمينات في سنة 2021.
- ✓ يقوم نظام التامين التكافلي في الجزائر على طريقتين طريقة الشركة المستقلة او عن طريق النافذة والتي يمكنها استخدام ثلاث نمادج لممارسة نشاطها وهي الوكالة، المضاربة والنموذج المختلط.
- ✓ الملاحظ من خلال المرسوم التنفيذي 21-81 احترام مبادئ مجلس الخدمات المالية الاسلامية المتعلقة بالتامين التكافلي بحيث هناك تطابق من حيث التعريف، النموذج وطرق التسيير.

- **توصيات الدراسة**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من نتائج الدراسة ارتئينا عرض بعض التوصيات والمتمثلة أساسا **في:**

- ✓ **ضرورة رفع درجات التأهيل الشرعي الفني والمالي للعاملين في حفل التأمين التكافلي**، والعمل على نقل خبرات وتجارب الدول الرائدة في هذا المجال مع تشجيع التوسع والانتشار الجغرافي لشركات التأمين التكافلي المتواجدة على مستوى كافة التراب الوطني والعمل على زيادة حملاتها الترويجية لتعريف المواطن بخدماتها.
- ✓ **ضرورة زيادة شبابيك التامين التكافلي خاصة في الشركات العمومية وهذا بهدف زادة إمكانية استخدام المواطنين لهذا النوع من التامينات**
- ✓ **أهمية تعزيز التثقيف المالي** من اجل الرفع من وتيرة المعاملات المالية في اطار التامين التكافلي وهذا من خلال

7. الهوامش والإحالات:

[1] اينال فوزي، **أهمية الصناعة المالية الاسلامية في زيادة كفاءة الاسواق المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2021، ص 79.

[2] العجلوني طه أحمد، **النظام المالي الاسلامي المعاصر: الاطار النظري وامكانية التطبيق العملي**، دراسات العلوم الادراية، جامعة عمان، الاردن، المجلد 37، العدد02، 2010، ص 274

[3] قندوز عبد الكريم، **الهندسة المالية الاسلامية**،دار نور للنشر، المانيا، 2016، ص 132

[4] أحمد سالم ملحمة، **التأمين الإسلامي (دراسة شرعية عين التصور اللتامين التعاوني وممارساته العملية في شركات التامين الإسلامية)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 23.

[5] عبد الحليم سالم،أين بدأت فكرة التأمين التكافلى فى العالم؟.. إعرف التفاصيل، على الرابط https://www.youm7.com/story/2022/8/31/أين-بدأت-فكرة-التأمين-التكافلى-فى-العالم-إعرف-التفاصيل/5888382

[6] الاتحاد العالمي لشركات التكافل و التامين الاسلامي ، **على الرابط** http://www.ifti-sd.org/ar/historical-background

[7] مجلس الخدمات المالية الاسلامي، **المبادئ الارشادية لضوابط التامين التكافلي**، ماليزيا، 2009، ص02.

[8] هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 26 للتأمين الاسلامي**، البحرين، 2010، ص364.

[9] ناصر علي عبد الحميد، **التامين التكافلي**، مركز الخبرات المهنية للادارة، مصر، 2014 ص90،91

[10] قندوز عبد الكريم، **الهندسة المالية الاسلامية**، مرجع سابق، ص 89.

[11] صوالحي يونس وبوهدة غالية ، **إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني: رؤية فقهية نقدية**، مجلة التجديد، الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا، المجلد 17، العدد 34، 2013، ص 101-108

[12] ناصر عبد الحميد علي، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، مركز الخبرات المهنية للادارة، مصر. 2014، ص107،108

[13] **المرسوم التنفيذي 09 -13** ، الجريدة الرسمية رقم 03، الصادرة في 14 جانفي 2009، ص16

[14] **قانون المالية**، الجريدة الرسمية رقم 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2020 ، **ص 38**

[15] المادة 02 **المرسوم التنفيذي رقم 21-81**، الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في 28 فيفري 2021، ص09.

[16] المادة 21 **المرسوم التنفيذي رقم 21-81**، الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في 28 فيفري 2021، ص09.

[17] **المرسوم التنفيذي رقم 21-81**، الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في 28 فيفري 2021، ص08.

[18] الإذاعة الجزائرية على الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5200 تم الاطلاع عليه بتاريخ 26ديسمبر 2023

[19] الموقع الرسمي لشركة الجزائر المتحدة للتكافل، https://elmoutahida-takaful.dz/index.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 26ديسمبر 2023

[20] الموقع الرسمي لشركة GAMللتامينات على الرابط: https://takaful.gam.dz/ar/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 26ديسمبر 2023